

109 ملايين نسمة □□ حكومة السيسي تواجه زيادة السكان بتحميل المصريين فاتورة الإخفاقات



السبت 9 مايو 2026 05:00 م

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، يوم السبت 9 مايو 2026، ارتفاع عدد السكان بالداخل إلى نحو 109 ملايين نسمة، بعد زيادة مليون نسمة خلال 8 أشهر و27 يوما، بما يؤكد أن النمو السكاني ما زال يتحرك بوتيرة تضغط على التعليم والصحة والإسكان والعمل □

يكشف الرقم الجديد عجز الحكومة عن تحويل تراجع المواليد المحدود إلى تحسن حقيقي في حياة المواطنين، لأن مولودا جديدا كل 15.9 ثانية يعني أن كل مدرسة ومستشفى وحي سكني وسوق عمل يستقبل ضغطا إضافيا، بينما تواصل السلطة تحميل السكان مسؤولية أزمة صنعها سياسات إنفاق وخدمات فاشلة □

مليون جديد في أقل من 9 أشهر يكسر رواية السيطرة

في البداية، تؤكد بيانات الجهاز أن عدد السكان وصل إلى 109 ملايين نسمة خلال 267 يوما فقط، وهو رقم يضع الحكومة أمام حقيقة لا تخفيها بيانات الانخفاض الطفيف، لأن الزيادة السريعة تضيف كتلة بشرية ضخمة إلى بلد يعاني أصلا من ضعف الخدمات وتراجع القدرة الشرائية □

وعلى هذا الأساس، يصبح معدل مولود كل 15.9 ثانية مؤشرا سياسيا واجتماعيا قبل أن يكون رقما إحصائيا، لأن الدولة التي تعجز عن توفير مقعد دراسي لائق وسرير علاج مناسب وفرصة عمل حقيقية لا تستطيع أن تقدم الزيادة السكانية باعتبارها مشكلة وعي عند الأسر فقط □

في هذا المحور، يخدم رأي الدكتور سعيد صادق، أستاذ علم الاجتماع السياسي، فكرة فشل الإدارة قبل فشل السكان، فقد رأى في تصريحات سابقة أن الحكومة اعتمدت على المواضع ورفع الوعي أكثر من اعتمادها على إجراءات جادة، وهو توصيف يشرح لماذا بقيت الأزمة مستمرة رغم تكرار الحملات الرسمية □

لذلك، لا يكفي أن تعلن الحكومة تراجع معدل المواليد من 18.5 لكل ألف نسمة في 2024 إلى 18.1 في 2025، لأن الفارق المحدود لا يوقف الضغط الفعلي على المدارس والوحدات الصحية والمرافق، ولا يغير واقع الأسرة التي تدفع ثمن الغلاء قبل أن تسمع خطبة جديدة عن تنظيم الإنجاب □

تراجع المواليد بطيء والخدمات تدفع الثمن

بعد ذلك، تكشف المقارنة بين انخفاض المواليد وارتفاع إجمالي السكان أن التحول السكاني ما زال أبداً من الأزمة اليومية، لأن عدد المواليد لم ينخفض بالقدر الذي يسمح للحكومة بالتقاط أنفاسها، بينما لم ترفع الدولة جودة التعليم والصحة والإسكان بما يتناسب مع حجم الطلب المتراكم □

ومن هنا، تتحول الزيادة السكانية إلى مرآة لفشل توزيع الموارد، لأن الطفل الذي يولد اليوم يحتاج حضانة ومدرسة وطبيباً وسكناً وفرصة عمل خلال سنوات قليلة، بينما تدير الحكومة أولويات إنفاق لا تضع حياة المواطن في مركز القرار، ثم تعود لتتهم المجتمع بأنه سبب الضغط □

في هذا السياق، يخدم رأي الدكتورة هبة الليثي، أستاذ الإحصاء بجامعة القاهرة، محور الفقر والخدمات، لأنها ربطت في تصريحات سابقة بين الصدمات الاقتصادية وتدهور حماية الفقراء، وأشارت إلى أن ضعف الغطاء التأميني يزيد هشاشة الأسر أمام الأزمات، وهو ما يجعل الزيادة السكانية أثقل على الطبقات الفقيرة

بناء على ذلك، لا يتحمل الفقراء وحدهم عبء رقم 109 ملايين، لأن الأسرة الفقيرة لا تملك رفاهية التعليم الخاص أو العلاج الخاص أو السكن الآمن، وحين تتراجع الخدمات العامة يصبح كل مولود جديد داخل هذه الأسر اختباراً قاسياً لفشل الدولة في أبسط وظائفها

كذلك، يزيد سوق العمل من حدة الأزمة، لأن النمو السكاني يرفع عدد الداخلين الجدد إلى سوق يعاني البطالة والعمل الهش وضعف الأجور، وحين لا تنتج السياسات الاقتصادية فرصاً كافية، يتحول الشباب إلى طوابير انتظار طويلة، بينما تكرر الحكومة لغة الأرقام من دون تغيير ملموس

الحكومة تحول زيادة السكان إلى شناعة وتترك جذور الأزمة

في المقابل، تستخدم السلطة ملف الزيادة السكانية كذريعة دائمة لتبرير تراجع مستوى المعيشة، لكنها تتجاهل أن المشكلة لا تنفصل عن سوء الإدارة، لأن عدد السكان يصبح قوة إنتاج عندما تعمل الدولة للتعليم الجيد والصناعة والتشغيل، ويتحول إلى عبء عندما تهدر الدولة المال العام في أولويات بعيدة عن الناس

وعند هذه النقطة، يخدم رأي الخبير الاقتصادي عبد الخالق فاروق محور الإدارة الاقتصادية، فقد حذر سابقاً من أن ارتفاع عدد السكان يشكل عبئاً على الاقتصاد عندما لا تواكبه سياسات تشغيل وتنمية حقيقية، وهذا التحذير يقطع الطريق على خطاب رسمي يختصر الأزمة في الإنجاب وحده

ثم إن الحديث عن ضغوط التعليم والصحة والإسكان لا يجب أن يبقى في حدود البيانات، لأن كل مليون جديد يحتاج ميزانيات إضافية ومدارس جديدة وأطباء ومسكن وفرص عمل، بينما يعاني المواطن من زحام الفصول وارتفاع العلاج وإبجارات منهكة وسوق عمل لا يحمي دخله

لهذا السبب، يصبح التراجع الطفيف في معدلات المواليد خيراً ناقصاً إذا لم يرتبط بخطة عادلة للخدمات، لأن الحكومة لا تستطيع أن تحتفي بانخفاض محدود ثم تترك المواطن يواجه فاتورة التعليم والدروس والدواء والسكن وحده، وكأن الدولة مجرد جهاز يعلن الأرقام ولا يتحمل نتائجها

أخيراً، يضع رقم 109 ملايين نسمة الحكومة أمام امتحان لا ينفذ معه الخطاب الدعائي، فالمشكلة ليست في وجود شعب كبير فقط، بل في سلطة لا تبني خدمات بقدر الزيادة، ولا تخلق عملاً بقدر الداخلين إلى السوق، ولا تعترف بأن السكان يصبحون أزمة عندما تفشل الإدارة قبل أن تفشل الأسر